الخطة الامنية ..وموجة التفجيرات الجديدة

أحمد خاني

في خطب الحجاج التي ابتدأها مخاطباً جمهور الناس وبلغته المعروفة وكونه احد الطغاة التي ابتلى بها العباد (يايها الناس ..من تكلم قتلناه ومن سكن مات بداء خمه) يبدو ان خط مسار النهج الدموي قد التقت في نقطة موت الانسان وتلاشيه باعتبار ان ذلك هو جوهر ما يريده ذلك الطاغية.

واليوم ونحن اذ نتابع فصول الخطة الامنية التي اعلن عن تباشيرها منذ فتره شهر ومع الانتشار الكثيف للقوات الامنية وهي حالة مشجعة نحو تحقيق الاستقرار الان موجة التفجيرات استمرت في مسلسلة متواصلة من تفخيط السيارات الى التفجيرات التي يقوم بها الانتحاريون ومهما يكن من امر فان مسلسل القتل الجماعي للعراق مازال مستمراً وهذا يعني ان ثمة جهات اجنبية ماتزال مصرة على انتهاك حرمة الدم العراقي وهو مايحتاج الى موقف سياسي من الدولة اتجاه الاطراف التي لاحت منذ افتضاح امرها منذ انطلاق موجة استهداف العراق الجديد ..ان طبيعة الدور الارهابي القذر التي تقوم بها جهات اقليمية عربية او غير عربية وعبر اجندات متعددة تهدف الى زعزعة الامن والاستقرار وفرض منطق الارهاب والعدوان.

ان التحسن الملحوظ في الوضع الذي افرزته الخطة الامنية خلقت حالة من التواصل في مفاصل الحياة التي اثرت عليها العمليات الارهابية السابقة واخطبوطاتها التي قلمتها الخطة الامنية الجديدة .ان حالة التواصل تلك كفيلة بترجيح كفة الميزان الامني عبر تحسن انشطة العمل الاقتصادي والمعيشي والذي يشكل وجوده تحدياً اخر لاستقرار الاوضاع وترسيط الامن ..

ان الهدف والغاية من موجة التفجيرات هي

جديد من اجل عرقلة عملية التواصل واعادة الحياة الى الكثير من المفاصل المتاثرة بالمناخ الارهابي السابق ان توفير وسائل اخرى تمد عملية الخطة باسباب النجاح وتحقيق المنشود هدف مركزي يجب ان تسعى اليه الحكومة الى جانب السعي السياسي واتخاذ المواقف اتجاه الدول التي تتورط باي نشاط تخريبي ومعادٍ للشعب العراقي وتوجهاته وخياراته السياسية الجديدة .

ان توفير الخدمات وتشجيع حقول العمل وتوفير مستلزماتها ستؤدي الى تحقيق النجاح الظافر والتي ستخلق تجلياتها اوضاعاً افضل وستشكل نقلة نوعية باتجاه تحقيق الامن والاستقرار

المنبر الحر

الانفالات بين ضحايا منافقين ومدانين

فريدون كريم ملك

الصفحة السوداء الكبيرة في تاريخ النظام الدكتاتوري السابق والضحايا التي تجاوزت مئات الالوف وتخريب آلاف القرى لاشك تعد من المجازر الكبيرة التي شاهدتها الانسانية عبر سنين طوال من تاريخها كما شكلت وصمة عار في جبين الانسانية التي وقفت صامتة لم تنبس ببنت شفة بالأخص منظماتها الدولية.

شاءت ارادة الله ان يقع ابطال جريمة الانفال بيد الشعب قبل سقوطهم بيد التاريط وان ينضموا الى ابطال الهولوكوست وان تضاف صورهم الى ايفان الرهيب وميلسوفج ومن لف لفهم من اعداء البشرية. اما ما دعاني الى كتابة هذا الموضوع هو عثوري على عدة اعداد من صحف النظام الدكتاتوري المنهار وبالتأكيد الصادرة في فترة عمليات الانفال وهي ملأى بآراء شخصيات سياسية عالمية وشخصيات مسؤولة عن المنظمات الدولية الانسانية التي كان المفروض ان تأخذ جانب الحق في الاشارة الى تلك المجازر او على اقل تقدير جانب الحياد وذلك هو أضعف الايمان.

يقول السياسي التركي توركوت ازول في حديثه عن الموضوع: لم نجد أي دليل مادي بشأن استخدام الاسلحة الكيمياوية من جانب القوات العراقية ، اما رئيس بعثة الصليب الاحمر الموفد الى المنطقة فقد انضم الى المسؤول التركي عندما قال رئيس الهيئة بينار بيفرلي رئيس الهيئة لا اصابات بالاسلحة الكيمياوية.

من جانب آخر ينضم رئيس الوفد البرلماني الاوربي الذي كان يضم برلمانيين من المانيا وبريطانيا والدنمارك انظم الى الشرذمة السابقة فيقول لم نجد أثراً او أية حالة اصابة بالسلاح الكيمياوي.

كل تلك الادعاءات الكاذبة تهون مقابل ما جاءت به تلك الصحف في تلك الفترة من تصريحات لبعض من خونة الشعب الكوردي من رؤساء الجحوش ومستشاري الافواج الخفيفة وهم يباركون ويبدون عن فرحتهم بتلك العمليات اللا انسانية مشيرين بأن تلك العمليات دكت اوكار الخيانة او انها جسدت حب العراقيين عرباً واكراداً للوطن والقائد (صحيفة الثورة الصادرة في ٢٥ / ٣ / ١٩٨٨) وفي عدد آخر... شخصيات كوردية تبارك عملية الانفال (صحيفة الثورة ٣١ / ٣ / ١٩٨٨) .

بعد كل هذا ابيد الشعب إلا أن رجالات السياسة والناطقين بلسان المنظمات الدولية المهتمة بالشؤون الانسانية تنكر وتكذب استعمال الاسلحة الكيمياوية وخونة الشعب الكوردي يباركون عمليات ابادة شعبهم واجهزة التطبيل والتزمير الحكومية والاعلام المأجور كان في الخندق الآخر من قضايا الشعب العراقي كما جاء في صحيفة الثورة العدد ٦٥١٩ في ٣١ / ٣ / ١٩٨٨ عندما نشرت خبراً تحت عنوان شخصيات كوردية تبارك عملية الانفال فهل هناك شخصية شريفة تبارك عمليات ابادة ضد شعوبها؟

هذه هي فصول ومشاهد قصيرة من مسرحيات استمرت طيلة حكم الدكتاتور فهي لاتختلف عن مطالبة السلطة لعوائل المعدومين بثمن الاطلاقات النارية من المعدومين رمياً بالرصاص.

انهت تلك الفصول بانتهاء الدكتاتورية ولكن شاءت الاقدار ان يكون طواغيت الامس امام العدالة وليعترف كل مذنب بذنبه فماذا يقول أؤلئك الذين وقفوا بجانب السلطة من المسؤولين في المنظمات الدولية ورجال السياسة من المأجورين والذين غرقوا في الخيانة امام اعتراف واحد من ائمة الاجرام وهو (علي حسن المجيد) عندما اعترف بملء فمه باستعماله الاسلحة الكيمياوية وتشرفه بتلك المهمة ولم يكتف بهذه الكلمات فقط وانما ابدى استعداده على القيام بنفس الجريمة اذا سنحت له الفرصة بذلك مرة أخرى .

هذه هي حقيقة التاريط وهذا هو منطق الانسانية الصحيح فمهما حاولت الاجهزة القمعية من اخفاء الحقيقة فلابد ان تشع اشعاعها يوماً ما ولابد من دماء الضحايا ان تحاسب ضمائر الخونة والمأجورين يوم لاينفع اموال وعطايا الطواغيت.

معاودة الازمات...الاسباب والنتائج

مصطفى ناكري

الأزمات في بلادنا تشبه اعراض الامراض المزمنة التي تهدأ بالمسكنات لفترة ثم تعاود الهيجان بأشد من السابق،أزمة الوقود واحدة من الازمات المستعصية الى جانب ازمة الطاقة الكهربائية الغريب كل الغرابة الطرح الساذج الذي طرحه وزير النفط الذي استضافته قناة (العراقية)للأجابة عن عدد من الاسئلة التي تزدحم في صدور الناس ليجيب بأن اسباب الأزمة بتجهيز الوقود بكل انواعه من محطتين الاولى في بيجي التي يحرسها حرس غير امين وهم متقاعسون في اعمالهم والثانية قريبة عن المحمودية التي تتعرض لهجمات بين الحين والآخر على يد الإرهابيين والتكفيريين.

ولنا ان نتساءل اذا كانت القوات العراقية متمثلة بالجيش والشرطة لم تتصف بالأمانة فما الداعي لاستمرارهم في العمل أليس من الافضل تسريحهم ومعاقبة المسيء منهم بيد من حديد إلا ان المسألة واضحة فطالما أن الطريق لامصدر لديه سوى الموقعين المذكورين كما قال الوزير وبما ان الحكومة عاجزة عن حماية هذين الموقعين فلماذا لاتستعين بقوة كافية و مناسبة من القوات المتعددة الجنسيات التي هي مصدر حماية الحكومة برمتها.

ان ترك الامور سائبة على هذا المنوال تعني ان ليس هناك اية محاسبة لاي مقصر وان المتابعة الحكومية في خبر كان وهل يعقل ان الدولة التي تجند اكثر من (٣٠٠) الف مابين شرطي وعسكري لاتستطيع تأمين محطة المحمودية ان في ذلك لمفارقة مضحكة ومخجلة ونحن نريد ان نعرف من يحكم العراق هل هم مجموعة من الاميين الفاقدين للبصر أم هم جماعات لايهمها اي شيء ولاتفقه اي شيء وهذا واضح من خلال تكديس الاموال والهرب بها خارج البلاد وترك البلاد منهوبة عرضة للمشاكل التي تطحنها وترك الناس ايضا يواجهون اقداراً عاتية.

ان الكلام غير المسؤول على لسان المسؤول فيه الكثير مما يستوجب المراجعة والتدقيق والمحاسبة ولاندري ماهو رد حكومة السيد المالكي حول الموضوع اظن ان وزيرها النفطي يستحق الشكر على مجهوداته الطويلة العريضة في خدمة الناس وتأزيم الامور بهذا الشكل المزري...

أيستحق العراقيون كل هذا من حكومة منتخبة ضحوا بالكثير من اجل ان تكون بهذه الصورة والشكل ولا أعتقد ان الامور كانت ستسوء اكثر لو كان هناك برلمان عراقي يضطلع بمسؤوليته حقاً وحقيقة وقادراً على اجراء المحاسبة لاي مسؤول والتوصية والقرار بعزلة تحقيقاً للمصلحة العامة وايثاراً لتحقيق مصالح البلد ثم ان المشكلة تحل لفترة من الزمن لتعاود الظهور مرة اخرى وبأعنف من السابق الم تكن السنوات الاربع كافية لوضع بعض الحلول الناجحة اذا كان هنالك من هم حقيقي لحل المشكلات. ان ترك العابثين بمؤسسات وأمن البلاد يعاودون الكره في التدمير أمر له دلالته السيئة التي تفرض الاجابة عليها من خلال الاجراءات الوطنية الصادقة التي تقلل من هموم الناس ومعاناتهم التي تتفاقم يومياً جراء الوضع الامني المتردي .ان منظر المتفرج الذي تقبع فيه الحكومة لابد أن تغادرها من خلال مراقبة اداء المؤسسات المختلفة ووزاراتها الذين لم يبدر من الكثير منهم مايشير الى انه وزير حقاً.

قطاع التجارة المرأة التي تعكس مشكلات واختلالات القطاعات الاقتصادية الوطنية

نجم بحري

يلعب قطاع التجارة ادواراً مهمة وبارزة داخل العراق وخارجه،اذ هو القطاع المسؤول عن الربط بين الانشطة الانتاجية والاستيرادية،وذلك عن طريق توفير السلع الاستثمارية والوسيطة المستوردة من الخارج والازمة لتشغيل الانشطة الانتاجية القائمة وبناء طاقات انتاجية جديدة، وهو مسؤول ايضاً عن الربط بين النشاطين الانتاجي والاستيرادي من جهة والنشاط الاستهلاكي وهو الاكثر اهتماماً وعناية ومسؤولية من جهة اخرى...حيث يمثل الاول جانب العرض من السلع والبضائع الضرورية لحياة المواطنين واشباعهم،ويمثل الثاني جانب الطلب عليها ثم هو اخيراً مسؤول عن تطوير علاقات العراق الاقتصادية الخارجية لمختلف دول العالم(المحيطة بنا ام البعيدة عنا...) وتشير المهام المناطة بالقطاع التجاري في الظروف الراهنة... الى التشابك والتداخل الذي يربط هذا القطاع الخطير بمجمل النشاط الاقتصادي الوطني وكذلك بمجمل التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المضطربة التي تحدث على الساحة الداخلية والدولية...

من هنا يعتبر هذا القطاع المرأة التي تعكس مشكلات واختلالات الانشطة والقطاعات الوطنية وكما تعكس مشكلات واختلالات الاقتصاد الدولي،كذلك يعتبر القطاع التجاري مصدراً لكثير من الحلول التي تساعد القطاعات الاخرى فمن خلال اهمية(وزارة التجارة) يمكن التعرف على اسباب الركود للسلع والمواد الاستهلاكية والعمل على الارتفاع بمستوى ادائها وانتاجها.فمن خلال الدور البارز للتجارة ومتابعتها المستمرة معالجة مايجري في السوق العراقية من فوضى تتمثل في(حمى الاسعار الرهيبة)التي يتحملها المواطن...؟؟ . ومن مهامها السعي الجاد للحد من سيلان المواد الاستهلاكية الرديئة.انما وجب على(وزارة التجارة) التدخل الصادق لحماية الاقتصاد العراقي المتذبذب الذي يحتاج الاسواق العراقية برمتها...

ولكي يحصل المواطن على المواد الغذائية ،يتطلب الحد من تسييف تدخل الوزارة وانشطتها لما هو عليه الان ويكون المستهلك ضحية الجشعين من التجار...كما هو مطلوب تفعيل قانون التجارة وحماية المستهلك وتحجيم دور الانحرافات السعرية السائدة الان...؟؟؟ من خلال هذا القطاع الخطير تتحرك القطاعات الانتاجية وقطاع الخدمات الاخرى،ومن ذلك يحصل المستهلك على حاجاته الاستهلاكية المستمرة .

ومن الاستعراض الوارد يتبين جليا ان هيكلية التجارة(الداخلية منها والخارجية) في العراق الجديد تقوم وترتكز بالاساس كما هو الحال على مؤسسات نوعية يتبعها عدد من الانشطة ذات الاختصاص النوعي ،كما لها الفروع الكثيرة والمعارض المنتشرة بجميع انحاء العراق.. .اضافة الى وجود نوع متميز هو الجمعيات الاستهلاكية التعاونية لهذا بات على وزارة (التجارة)ان تسعى جاهدة الى تفعيل هكذا نوع من التعاونيات ضمن القطاع المختلط مع الاهتمام بدور القطاع الخاص... لقد تزايد الاعتماد على هذا النوع في المجتمعات الاخذة بالاسلوب الاشتراكي حيث تتركز عمليات التوزيع الداخلي للسلع الاستهلاكية والانتاجية في يد الدولة مما يؤدي الى تنوع السلع والبضائع لدى اسواقها الواسعة(كما كانت الاسواق المركزية السابقة).ولكي يتمتع المواطن بانسيابية الشراء فلابد ان تمارس(وزارة التجارة)اعمال الرقابة المركزية المستمرة على النشاط التجاري الداخلي...فهي بذلك تتحمل اعباء المسؤولية امام الشعب من مغبة الفوضى السائدة في الاسواق التجارية والتخبط العشوائي الذي يصاحب حركة السوق التجارية والذي يقع المستهلك ضحية اهمال الاجهزة الرسمية وانحراف التجار عن تنفيذ القوانين السوقية الامر الذي يدعونا ان نقف بكل صراحة ضد ما يجري من فوضى للاسعار الرهيبة...تلك التي لاتتناسب وتصريحات المسؤولين حول(النهوض بالمستوى المعاشي للشعب العراقي) . ان الاسراع في اعادة اجهزة وزارة(التجارة) بات مفروضاً على الحكومة ذلك كما ان ترك الامور هكذا سوف يزيد الوضع سوءاً مما كان يستعصي على الحكومة رتق الفتق الحاصل..شأننا في مجريات(ازمات الوقود والمشتقات الاخرى)وهي الظاهرة والحالة معا لاتستحق الذكر لانها ظاهرة مخجلة امام العالم.

من المستفيد من فشل الخطة الأمنية والمصالحة السياسية في العراق؟

كاظم حبيب

لا يمكن الوصول إلى تحسين الثقة المتبادلة بين الأطراف العراقية دون الجلوس إلى طاولة المباحثات بعيداً عن الأضواء والصحافة والإعلام

عند متابعة سير الأحداث في العراق يمكننا القول بأن المشكلات المباشرة التي تواجه جميع القوى السياسية بهذا القدر أو ذاك تتلخص بثلاث مسائل رئيسة نحن بأمس الحاجة إلى الحديث عنها بصراحة وشفافية، ثم السعي لمعالجتها بعناية ومبدئية عالية بأمل الوصول إلى حلول لما يعاني منه العراق حالياً من صراعات وكوارث وعمليات إرهابية واسعة. وأعني بذلك ما يلي

*انعدام الثقة بصورة متبادلة بين مختلف القوى السياسية, إذ أن الشك هو السائد وهو المتحكم بالأحداث و تداعياتها, كما أن المصداقية المتبادلة مفقودة

*التباين في المصالح وما ينشأ عن ذلك من صراع حولها وما نجم عنه من غياب للهوية الوطنية لصالح ألهويات الطائفية المهيمنة والقاتلة.

*الرغبة المتبادلة في الهيمنة على السلطة والانفراد بها وفرض الخيمة الفكرية المذهبية من كل طرف على الأطراف الأخرى.

*ولا شك في أن في صفوف الأحزاب والقوى السياسية المرتبطة بهذه الطائفة أو تلك تتصارع هي الأخرى على المواقع والمكاسب على حساب القوى الأخرى والمجتمع.

ونتيجة لهذه الظواهر السائدة, بغض النظر عن نسبيتها, فأنها تتسبب باستمرار إلى تفاقم موجات الانفعال والغضب وإطلاق العنان لاتخاذ قرارات وإصدار تصريحات ونشر بيانات تشكل بمجملها تصعيداً خطيراً في العلاقات المتبادلة وتهديداً متفاقماً للأمن الأهلي الداخلي والوطني العراقي. وليس أدل على ذلك ما حصل مع السيدة التي وجهت عبر قناة الجزيرة اتهامها لعدد من ضباط الشرطة العراقية بعملية اغتصاب جنسية أو انتهاك عرض السيدة المذكورة من عاش فترة الحكم البعثي الصدامي يعرف جيداً أن أجهزة الأمن, وليس غيرها, مارست عمليات الاغتصاب ضد النساء والرجال في آن واحد بهدف كسر معنوياتهم وانتزاع الاعترافات منهم. ولم يقتصر هذا الاغتصاب على بعض الشيوعيات والشيوعيين, بل شمل جماعات قومية عربية وكردية وعناصر بعثية مخالفة أو معارضة وجماعات إسلامية سياسية وغيرها .لست معنياً هنا أن أشير إلى مدى صواب أو خطأ هذه التهمة التي تحدثت بها السيدة العراقية, إذ أنها مشكلة ثانوية لا لأنها ليست جريمة بشعة إن صح وقوعها, ولا لأنها ليست جريمة بشعة ترتكبها السيدة العراقية إن كانت الرواية غير صحيحة, بل يهمني أن أشير إلى أنه لو كانت قد حصلت مثل هذه الحادثة في وقت آخر وتحت ظروف أخرى, هل كانت تقود إلى مثل هذه الأزمة والمهاترات بين شخصيات وقوى سياسية يفترض أن تكون بمستوى وعي مناسب يساعدهم على تجاوز مثل هذه الحالات. إذ أن تشكيل لجنة من رئاسة الجمهورية يشارك فيها عدد من مختلف الأطراف التي يهمها الوصول إلى نتيجة صحيحة بشأن التهمة واستناداً إلى الوقائع القائمة, هو الكفيل بمعالجة الأمر دون تداعيات إضافية تعرقل سير العملية الأمنية الجارية حالياً. وقد تشكلت مثل هذه اللجنة الآن وبقرار من السيد رئيس الجمهورية ولا بد أنها ستصل إلى نتيجة واضحة يتم الإعلان عنها بكل شفافية وصراحة لا يمكن الوصول إلى تحسين الثقة المتبادلة بين الأطراف العراقية دون الجلوس إلى طاولة المباحثات بعيداً عن الأضواء والصحافة والإعلام, الجلوس بهدوء والبحث في تفاصيل النقاط التي يفترض أن تبحث, وخاصة النقاط الثلاث التي أشرت إليها في أعلاه, إضافة إلى كل النقاط التي يريد كل طرف البحث فيها والوصول إلى حلول بشأنها يلتزم بها جميع الأطراف الجميع يعترف بوجود اختلالات حادة بين القوى السياسية العراقية, والجميع يدرك بضرورة معالجة هذه القضية لا بين المتفقين في الرأي, بل وبين المختلفين أساساً. وإذا كان الخلل واضحاً ومعروفاً, فلِمَ لا تجلس الأطراف المعنية حول طاولة المفاوضات لتحديد المواقف إزاء ما هو مختلف بشأنه؟

يبدو لي أن الطرف الأول الذي اعتبر نفسه خاسراً بسبب سقوط النظام, والطرف الثاني الذي اعتبر نفسه منتصراً بعد سقوط النظام, يقفان حتى الآن في خندقين متضادين يرفضان بذل الجهود الجادة للخروج من تخندقهما الراهن والولوج بحوارات فعلية لحل المشكلات. الإرادة هنا مفقودة لدى الطرفين, إذ أن كلاً منهما يعتقد بأن أي تنازل يعني خسارة له وكسباً للطرف الآخر, وبالتالي لا يريد التزحزح عن مواقعه. ومثل هذه السياسة المتطرفة هي التي كانت ولا تزال تقود إلى الصدام المتواصل, خاصة وأن هناك عوامل كثيرة تدفع باتجاه تشديد هذا الصدام وتحويله إلى نزاع مسلح شامل, إلى حرب أهلية؟ الرهان الجاري لا يعتمد على القوى الداخلية فحسب, بل وعلى قوى وأطراف ودول إقليمية ودولية, وهي الإشكالية التي تزيد من المصاعب التي تواجه العراق لا شك في أن المستفيد الرئيس من تفاقم الصراع والنزاع الراهن في العراق ليست الأطراف العراقية, بل هي الخاسرة باستمرار, سواء أكانت تلك التي اعتبرت نفسها خاسرة من التغيير في العراق, أم تلك التي اعتبرت نفسها منتصرة, بل أن المستفيد الوحيد يتمثل بالقوى والأطراف الخارجية والدول الإقليمية وبعض الدول الأخرى. والقوى الطائفية السياسية العراقية, وقبل ذاك وأتباع الأديان والمذاهب الدينية, ستكون على المدى الأبعد أول وأكثر الخاسرين بسبب تفاقم هذا الصراع الجاري, إذ أن المجتمع سيرفضها و يلفظها نتيجة حجم الضحايا الهائلة التي تتساقط يومياً بسبب الصراع في ما بينها على أهداف ومهمات يمكن إنجازها لمصلحة الجميع دون استثناء ودون قتال وخراب ودمار. وسيجد الشعب نفسه في مواقع أخرى تختلف عن المواقع التي تحتلها الآن القوى الطائفية المتصارعة, ويجد مصلحته أن يبتعد عن الطائفية وعن المحاصصة الطائفية وما تؤول إليه من عواقب ضد وحدة العراق وضد روح المواطنة وضد المواطنات والمواطنين.

المستنصرية... تعليم خلف الحواجز

آفاق الكورد

كنا نسمع دائما عن عملية التعليم عن بعد وكيف ان الانسان يحق له ان يطلب العلم الذي امرته كل التعاليم السماوية ان يقوم بطلبه حتى ولو كان هذا العلم في الصين ولم نسمع عن دين او عاقل في هذه الدنيا يوصي بعدم اللجوء الى العلم او منع الاقتراب الى مايمكن ان يطور الشعوب ويجعلها تتقدم وتكون مواكبة لتطور العصر وثورة العالم في الاتصالات والتكنولوجيا فكل الامور المتعلقة بالعلم امرت بها كل التعاليم روالاديان وحثت عليها بنصوص كثيرة وجعلت من طالب العلم شخصا مجاهدا كونه يمثل الجانب الصحيح والمنطقي ولم نجد يوما من الايام مدرسة او مكان علم كجامعة او غيرها قد وضعت حواجز او سيطرات او نقاط تفتيش على امكنتها العلمية ولم نجد دولة من الدول كان اكثر المستهدفين والمهددين فيها فيها هم طلبة العلم وكل من يريد ان يكون طريق العلم طريقه الافي دولتي وفي بلدي حيث للعلم فيها طعم خاص ونكهة خاصة عن الدول الاخرى حيث طريق طالب العلم معبد بكل مايدعو للتفجير حيث مفخخات القدر وعبواته الناسفة اما احزمته الناسفة فقد خصصت لمداخل الجامعات ووسط حشود الطلبة وطالبي التطور والتقدم وهكذا اصبح بلدي يهدد ابنائه الكلبة بقوة التفجير والقتل وعمليات استهداف الطالب الجامعي متواصلة ولم يكن ذنب من يطلب العلم ان يكون جزاء علمه الا عملية تفجير تتناثر فيها الاشلاء وتهق فيها الارواح ويذهب ضحيتها عشرات تلو العشرات بين شهيد وجريح وعملية مواجهة التفجير بقوة القلم مستمرة في بلدي حيث هناك طرفان طرف يفجر بواسطة حزامه الناسف واخر يلبس الحزام ليخوض طريقا صعبا لايعرف ما اذا كان هادئا هذا اليوم ام انه سيشهد عمليات يسقط على اثرها ابرياء لاذنب لهم المهم ان عملية المواجهة مستمرة بين طالبي العلم وطالبي التفجير والاعزل يواجه المفخط وهكذا المستنصرية التي هي شاهد على كل مايجري من تفجيرات فالمستنصرية لم تكن مقر حزب او مكان يلتقي فيه المحتلون ومن يعتبر ممثلا للمحتل بل الجامعة المستنصرية هي جامعة تضم كليات تحتوي على عدد كبير من طلبة العلم لم يقترفوا أي ذنب سوى انهم ارادوا عراقا متقدما وله من الكفاءات يستطيع ان يتفاخر بها هذا البلد امام الاخرين لكن قاتلي العلم ارادوا شيئا اخر ففجروا وكل مايدعوا الى تقدم العراق مما حدا بالعلم ان تقر له القوانين والاجراءات واصبح العلم له اجراءات عسكرية تحميه وتذود عنه فنجد عند كل جامعة وكل كلية نقطة تفتيش وعدد من رجال الحرس الوطني والشرطة ليقوموا بحماية الطلبة واخر مايحزن في سلسلة الدفاع نالعلم في بلد العلم هو هو جعل الجامعة المستنصرية (جامعة الشهداء) محاطة بعدد كبير ومهول من الحواجز الكونكريتية التي غلفت الجامعة وغطت معالمها الرئيسة فهل ستكون مسيرة العلم في بلدي مغطاة بالحواجز لكونكريتية وكأن امكنة العلم هي مقار عسكرية فهل هذا حال العلم باتجار الاحزمة الناسفة فالعالم يتعلم عن بعد ونحن نتعلم خلف الحواجز.

طالما كان الصمود هوية العراقيين... فلم التعجب؟

سهام مصطفى

يوماً بعد يوم وشهراً بعد شهر وسنة بعد أخرى والعراق مازال يمضي رغم كل مايحصل فيه يومياً والغريب في الامر ان كل من يسمع ويرى عبر شاشات التلفزيون والستلايت ما يحدث في العراق من مجازر وتفجيرات ومفخخات وموت ودمار لايعقل او يتصور ان العراقي مازال يواصل حياته بصورة طبيعية وانه يذهب للعمل ويبني ويزرع ويتزوج وينجب وينتج جيلاً جديداً ويفرح ويحزن وحاله كحال أي فرد في أي دولة من دول العالم والذين يعيشون بأمان ومن دون أية منغصات ومشاكل مثلما يحصل في العراق.

وهذا ان دل على شيء فانما يدل على حب شعب العراق لوطنهم وتحديهم للارهاب من أجل بناء العراق الجديد عراق الحرية والديمقراطية عراق خالٍ من الدكتاتورية والاجهزة القمعية وان كل ما يحدث في العراق هو من عمل أيدٍ أجنبية من وراء الحدود وان العدو الحقيقي هو الذي يسعى الى تدمير كل شيء جميل والقضاء على تاريط وحضارة هذا البلد من أجل الحصول على موطئ قدم والسيطرة على خيرات وثروات هذه التربة.

ان المتعجبين من وضع العراق ينطبق عليهم المثل القائل (الذي يده في النار ليس كالذي يده في الماء) لأن ما يعانيه الشعب من مظالم ومآسٍ لم يمر بها أي شعب من شعوب العالم في الوقت الحاضر. ولكن بالرغم من كل هذا فالعراقي ينتظر ساعة الفرج وهو مؤمن بشيء واحد الا وهو ان الفرج آتٍ

اليوم الذي ينتصر فيه الخير على الشر وينتصر العراقي على الارهاب وصوره المنتشرة في كل أرجاء العراق قريباً جداً وكما قال الشاعر:

وكل شديدة نزلت بقوم
سيأتي بعد شدتها رخاء

وهذا ما يؤكده العراقي بنهوضه بعد كل حادثة وأنفجار وهو ينفض ما عليه من غبار الانفجار واثار الدمار من حوله ويرجع في اليوم الثاني الى مزاولة أعماله اليومية كالمعتاد وكأن شيئاً لم يكن وهذا ما يثير حنق الارهابيين ويزيد من حقدهم على العراق وشعبه فالارهاب لن يثنينا عن مسيرتنا وان القتلة الذين يستهدفوننا ويستهدفون آمالنا وطموحنا لن يزعزعوا هذه الآمال والطموحات فالعراق ماضٍ في البناء وكله أمل في الاستراتيجية الجديدة الذي أستندت أصلاً على فكرة دعم الحكومة العراقية لتكون القيادة العسكرية بيد القوات العراقية فيما تكون قوات متعددة الجنسيات مجرد قوات داعمة وان شاء الله سيثبت العراقيون بأنهم أهل لهذه الثقة ويعم السلام والامان هذا البلد العظيم. وهذه النتائج اثبتتها الأيام التي تلت تطبيق الخطة الأمنية من خلال إستقرار الأمور وإزدهار الوضع الإقتصادي والذي ظهرت آثاره من خلال إزدياد فترات بقاء المواطنين خارج بيوتهم وفتح الأسواق أبوابها إلى ساعات أطول من الأيام السابقة.

آفاق الكورد
صحيفة إسبوعية
تصدر عن البيت الكوردي
تكون المراسلات على البريد الالكتروني
Afaaqalkurd@shafaaq.com
Info@shafaaq.com
صاحب الامتياز
علي حسين فيلي
هيئة التحرير
صادق المولائي
احمد ناصر الفيلي
علي حسين علي
احمد فاضل عباس
الاشراف اللغوي
محمد علي السماوي
التنضيد الالكتروني
هدى مهدي
صلاح الدين محمد سايه
الاخراج الفني
ليث عيسى إبراهيم
الهواتف
هاتف ارضي (٧٤٠٣٤١١)
موبايل(٠٧٩٠١٣٧٣٧٠٢)